S/2015/40

الأمم المتحدة



Distr.: General
20 January 2015
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام

إلحاقا برسالتي المؤرخة ٢ كانون الثاني/يناير، أتشرف بأن أؤكد لكم أن أعضاء مجلس الأمن قد وافقوا على إيفاد بعثة إلى هايتي، خلال الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. ولقد اتفق أعضاء المجلس على اختصاصات البعثة (انظر المرفق).

وسأشترك في قيادة البعثة جنبا إلى جنب مع السفيرة سامانتا باور.

وبعد مشاورات أجريت مع الأعضاء، اتفق على أن تتألف البعثة من الأشخاص التالية أسماؤهم:

السفير إسماعيل أبراو غاسبار مارتِنْز (أنغولا)

السيد بانيي مانغرال (تشاد)

السفير كريستيان باروس ميليت (شيلي)

السفير ليو جيي (الصين)

السيد لكسي سلاميك (فرنسا)

السفيرة دينا قعوار (الأردن)

السيد داينيوس بوبليس (ليتوانيا)

السفير حسين حنيف (ماليزيا)

السفير جيم ماكلاي (نيوزيلندا)

السفير عثمان ساركي (نيجيريا)

السيد بيتر إيليتشيف (الاتحاد الروسي)



210115 210115 15-00708 (A)



السفير رومان أويارسون مارتشيسي (إسبانيا)

السفير بيتر ويلسون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)

السفيرة سامانثا باور (الولايات المتحدة الأمريكية)

السفير رافائيل داريو راميريز كارينيو (فنزويلا (جمهورية - البوليفارية))

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كريستيان باروس ميليت
رئيس مجلس الأمن

مرفق الرسالة المؤرخة ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام

زيارة مجلس الأمن إلى هايتي: الاختصاصات

الجهتان المشتركتان في القيادة: شيلي والولايات المتحدة الأمريكية

التأكيد على ما تكتسيه مشاركة الجميع بروح بناءة من أهمية للاستقرار السياسي والحكم الديمقراطي والتنمية، وهي كلها عناصر تؤدي إلى تعزيز منع نشوب التراعات؛

إعادة تأكيد دعم مجلس الأمن المتواصل لحكومة وشعب هايتي، وما يبذلانه من جهود لتوطيد السلام والديمقراطية والاستقرار وتعزيز الانتعاش والتنمية المستدامة؛

حث الأطراف السياسية الفاعلة في هايتي على التعاون دون مزيد من التأخير من أجل كفالة التعجيل بعقد الانتخابات التشريعية والانتخابات الجزئية لمجلس الشيوخ والانتخابات البلدية والمحلية، بما في ذلك الانتخابات المفترض إجراؤها منذ وقت طويل، في أجواء من الحرية والتراهة والشفافية، بمشاركة الجميع ووفقا لدستور هايتي؛

تقييم الجهود المبذولة حاليا لتعزيز الشرطة الوطنية الهايتية وتولي السلطات الوطنية بقدر أكبر مسؤوليات الدولة الهايتية عن الحفاظ على الاستقرار والأمن في البلد، والنظر في الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لزيادة التنسيق مع الشرطة الوطنية الهايتية وتعزيز قدرها من أجل تمكينها من الاضطلاع بالمسؤولية كاملة عن احتياجات الأمن، وتأكيد أهمية توفير ما يكفي من الموارد لتمويل الشرطة الوطنية الهايتية، وتشجيع حكومة هايتي على الاستفادة من الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي لكفالة توفير الأمن للشعب الهايتي على النحو المناسب، وتقييم الهياكل الخاصة بسيادة القانون والهياكل الأمنية والمتصلة بالأمن في البلد من جميع جوانبها؛

تقييم مدى تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار ٢١٨٠ (٢٠١٤)، مع مراعاة أهمية الحفاظ على بيئة آمنة ومستقرة لجملة من الاعتبارات منها الانتخابات التي يتوقع إجراؤها في عام ٢٠١٥، ومدى تأثير الواقع الاجتماعي والسياسي على الاستقرار والأمن في هايتي؛ وزيادة تنمية قدرات الدولة الهايتية، وبخاصة التعزيز الجاري للشرطة الوطنية الهايتية؛ وممارسة السلطات الوطنية بصورة متزايدة لمسؤولية الدولة الهايتية عن صون الاستقرار والأمن في البلد؛

الإعراب عن التأييد القوي للبعثة والممثل الخاص للأمين العام وللجهود التي يبذلانها لتحسين الاستقرار والحوكمة في هايتي، وتهيئة الظروف المؤاتية للأمن والتعمير والتنمية في هايتي؛

التأكيد على أهمية بذل جهود فورية وجهود متواصلة في الأجلين المتوسط والطويل من أجل توطيد الديمقراطية والسلام والاستقرار؛ وضمان حماية حقوق الإنسان؛ وتعزيز التنمية المستدامة، مع مراعاة المسؤولية الرئيسية لحكومة هايتي وشعبها وتوليهما زمام الأمور، والتسليم بأهمية منظمات المجتمع المدني في هذا الصدد.